

صندوق إستثمارينك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي

ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٤-٣	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالي
٦	قائمة الدخل
٧	قائمة الدخل الشامل الآخر
٨	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
٩	قائمة التدفقات النقدية
٢١-١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عبد الحليم أنور جعفر
ومحمد عبد العظيم لطفي وشركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في صافي أصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار " ، فشركة خدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

٤ ش الانشراح - المهندسين - الجيزه
تليفون : ٣٣٠٤٧٢٥٣ (٢٠٢)

البريد الإلكتروني : mohamedlotfy@lotfypac.com

٩ ش اليمن - ميدان لبنان - المهندسين - الجيزه
تليفون : ٣٣٠٣٠٨٠٩ (٢٠٢) - ٣٣٠٢٤٦٩٨ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : ahalimgafaar@yahoo.com

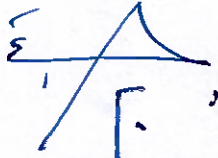
السراى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لصندوق استثمار بنك فيصل الإسلامى المصرى والبنك التجارى الدولى ذو العائد اليومى التراكمى (أمان) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار " حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية منقحة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما انها تتمشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن.

القاهرة فى : ٣ مارس ٢٠٢٤



عبد الحليم أنور جعفر
س.م.م. ٥١٠٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٢٤)
عبد الحليم أنور جعفر و محمد عبد العظيم لطفى وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



قائمة المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		الأصول
١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	(٥)	نقدية لدى البنوك
٣٥ ٦٧٧ ٨٤٢	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨	(٦)	اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢٢٩ ٠٠٤	٥٠ ٥٤٨		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٤٦ ٧٦٣ ٠٥٢	٧١ ٦٢٥ ٤٢٣		إجمالى الأصول
			الالتزامات
٣٩٤ ٢٣٩	-		مشتريات تحت التسوية
١ ٦٦٣ ٩١٨	٥ ٠٩١ ٦٥٥	(٧)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢ ٠٥٨ ١٥٧	٥ ٠٩١ ٦٥٥		إجمالى الالتزامات
٤٤ ٧٠٤ ٨٩٥	٦٦ ٥٣٣ ٧٦٨		صافى أصول الصندوق لحملة الوثائق
٣٠٨ ٢٥١	٣١٧ ٨٨٥		عدد الوثائق القائمة
١٤٥٠٠٣	٢٠٩٠٣٠		نسبب الوثيقة فى صافى أصول الصندوق



كريم رجب
عضو مجلس الإدارة المنتدب
الشركة المصرية لخدمات الإدارة في
مجال صناديق الإستثمار

علاء الدين عبد العزيز السيد
المشرف على القطاع المالي
بنك فيصل الإسلامي المصري

مصطفى محمد
مدير إدارة التقارير المالية والرقابية
البنك التجاري الدولي

بملاذمة كل من

الشركة المصرية لخدمات الإدارة
فى مجال صناديق الاستثمار
1

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير مراقب الحسابات " مرفق " .

قائمة الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١ ١١٥ ٥٤٩	٨ ٣٤٢ ٣٠٣	إيرادات النشاط
١ ٣١٣ ١٤٦	١ ٢٨٣ ٦٨٤	صافي خسائر / أرباح بيع أوراق مالية
٢١٧ ٨٥٢	٣٢٥ ٠٣٥	توزيعات أسهم (كوبونات) بالصافي
١١١ ١٤٦	٢٩٦ ٥١٧	عائد حساب جاري إسلامي
٩ ٣٩٨ ٥٢٦	١٥ ٦٤٦ ٨٣٨	أرباح بيع وثائق
١٢ ١٥٦ ٢١٩	٢٥ ٨٩٤ ٣٧٧	التغيير في القيمة السوقية للأوراق المالية
		إجمالي إيرادات / (خسائر) النشاط
		يخصم :
٢١٨ ٩٦٥	٣٤٧ ٥٧٤	أتعاب مدير الإستثمار
٢١٨ ٩٦٥	٤٧٠ ٦٦٦	أتعاب خدمات إدارة البنك
٢٣ ٤٠٢	٣٧ ٨٤٤	عمولة حفظ أوراق مالية
٦٥٧ ٣٦٥	١ ٩٧٧ ٣٠٨	أتعاب حسن أداء مدير الإستثمار
٦٥٧ ٣٦٥	١ ٩٧٧ ٣٠٨	عمولة حسن أداء الجهتين المؤسستين
١٦٠٠٠	١٦ ٠٠٠	أتعاب شركة خدمات الإدارة
١٥٠٠٠	١٥ ٠٠٠	أتعاب إعداد القوائم المالية
١١٠٠٠	٣٣ ٠٠٠	أتعاب لجنة الإشراف
١٨٠٠٠	١٨ ٠٠٠	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية
١٤ ٢٦١	٣١ ٣٦٤	رسوم تأمين تكافلي
١١٣ ٣٤٥	١٣٨ ٧٢٢	مصروفات عمومية وإدارية
(٢٠ ٨٧٤)	(١٩ ٣٣٤)	(٩) (أرباح) / خسائر إعادة تقييم عملات أجنبية
١ ٩٤٢ ٧٩٤	٥ ٠٤٣ ٤٥٢	إجمالي المصروفات
١٠ ٢١٣ ٤٢٥	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥	صافي أرباح / (خسائر) السنة



- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٠.٢١٣.٤٢٥	٢٠.٨٥٠.٩٢٥	صافى أرباح السنة
-	-	الدخل الشامل الأخر
١٠.٢١٣.٤٢٥	٢٠.٨٥٠.٩٢٥	إجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التغير في صافي أصول الصندوق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٧.٠٠٨.٤١٧	٤٤.٧٠٤.٨٩٥
٤١.٦٢٩.١٧٦	٧٩.٦٨٢.٥٥٨
(٤٤.١٤٦.١٢٣)	(٧٨.٧٠٤.٦١٠)
١٠.٢١٣.٤٢٥	٢٠.٨٥٠.٩٢٥
٤٤.٧٠٤.٨٩٥	٦٦.٥٣٣.٧٦٨

صافى أصول الصندوق فى بداية السنة
المحصل من إصدارات وثائق الصندوق خلال السنة
(المدفوع) عن إسترداد وثائق الصندوق خلال السنة
صافى أرباح السنة
صافى أصول الصندوق فى نهاية السنة

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التدفقات النقدية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٠ ٢١٣ ٤٢٥	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥		صافي (خسائر) / أرباح السنة
١٠ ٢١٣ ٤٢٥	٢٠ ٨٥٠ ٩٢٥		أرباح التشغيل قبل التغيير في الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
(٤٨٢ ٢٦٦)	(٣٠ ٩٥٩ ٢٠٦)		التغيير في الأوراق المالية
-			وثائق استثمار
(١٦١ ٠٨٥)	١٧٨ ٤٥٦		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٦ ٨٤١	(٣٩٤ ٢٣٩)		المشتريات تحت التسوية
٥٨٣ ٤٧٠	٣ ٤٢٧ ٧٣٧		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٠ ١٦٠ ٣٨٥	(٦ ٨٩٦ ٣٢٧)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٤١ ٦٢٩ ١٧٦	٧٩ ٦٨٢ ٥٥٨		المحصل من إصدار وثائق خلال السنة
(٤٤ ١٤٦ ١٢٣)	(٧٨ ٧٠٤ ٦١٠)		(المدفوع) لإسترداد وثائق خلال السنة
(٢ ٥١٦ ٩٤٧)	٩٧٧ ٩٤٨		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٧ ٦٤٣ ٤٣٨	(٥ ٩١٨ ٣٧٩)		صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٣ ٢١٢ ٧٦٨	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦		النقدية وما في حكمها في بداية السنة
١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	٤ ٩٣٧ ٨٢٧		النقدية وما في حكمها في نهاية السنة
١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	٤ ٩٣٧ ٨٢٧		*ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية السنة فيما يلي :
١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	(٥)	بنوك - حسابات جارية

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



أنشأ بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي صندوق استثمار (ذو العائد التركمي) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنكين بموجب ترخيص رقم ٣٦٥ الصادر من الهيئة العامة لسوق المال في ٣٠ يولية ٢٠٠٦ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وموافقة البنك المركزي المصري في ٧ مايو ٢٠٠٦ .

يهدف الصندوق إلى تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثمارات الصندوق بدون الدخول في مخاطر مرتفعة وذلك للمحافظة على الأموال المستثمرة . ويستثمر الصندوق أمواله في أسهم الشركات الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية المحلية و العالمية وكذا صكوك التمويل وشهادات الإيداع الدولية لأسهم الشركات المصرية المسجلة بالخارج وسوف يعتمد الصندوق على مختلف آليات التداول المتوافرة بالسوق .

وقد بلغ وثائق الاستثمار عند الاكتتاب ٢٤٩٣٠٩٢ وثيقة القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠ جنية مصري . ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة ١٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتي تنص على أن يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار في البنك عشرين مثل المبلغ الذي يخصص لمزاولة ذلك النشاط على أن يتم إخطار الهيئة بحجم الصندوق كل ثلاثة أشهر .

وقد وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٢ أغسطس ٢٠١٠ على مايلي :

أن يخصص البنك التجاري الدولي مبلغ ٢,٥ مليون جنية مصري (مليونان وخمسمائة ألف جنية مصري) كما يخصص بنك فيصل الإسلامي المصري مبلغ ٢,٥ مليون جنية مصري (مليونان وخمسمائة ألف جنية مصري) كحد أدنى لحساب صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري و البنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي قابلة للزيادة ولا يجوز للبنك التجاري الدولي ولا بنك فيصل الإسلامي المصري استرداد هذا المبلغ أو التصرف فيه قبل انتهاء مدة الصندوق .

يجب ألا يقل عدد الوثائق المكتتب فيها من قبل أي من البنكين عن ١% من عدد الوثائق القائمة في أي وقت من الاوقات وفي حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري زيادة أو خفض حجم مساهمتها فيه على ألا ، تقل نسبة مساهمة أي من البنكين في جميع الأحوال عن مبلغ ٢,٥ مليون جنية مصري (مليونان وخمسمائة ألف جنية مصري) أو ١% من حجميه أيهما أكثر - طبقاً للمادة (١٥٠) من الفصل الثاني من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ في أي وقت من الاوقات .

(ج) يجوز للبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري شراء وثائق استثمار من تلك التي يصدرها الصندوق بحيث لا يزيد إجمالي ما يملكه البنكان في أي وقت من الأوقات على ٢٥% من إجمالي عدد الوثائق التي يصدرها الصندوق بما في ذلك قيمة المبلغ المجنب

وللبنك التجاري الدولي وبنك فيصل الإسلامي المصري الحق في استرداد قيمة الوثائق المشتراة التي تزيد على المبلغ المجنب في اي وقت من الاوقات .

(د) تعاقد البنكان مع شركة سى أى استس مانجمنت لتقوم بمهام مدير الاستثمار .

(هـ) القيمة الاسمية للوثيقة مائة جنية مصري وهي غير قابلة للتجزئة وتخول الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية قبل الصندوق .

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق ولا يجوز تداولها بالشراء او البيع بين أصحابها .

(و) تم توفيق أوضاع الصندوق وفقاً لقرار وزير الاستثمار الذي تم نشره بالوقائع المصرية - العدد (٤٥) تابع أ) في ٢٥ فبراير ٢٠١٤ ، وفقاً لأحكام الفصل الثاني المعدل بهذا القرار و مراعاة ما ورد بالمادة (١٨٣) مكرراً "٢٥" مئة .

٢-١ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق ، وتبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

٣-١ اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل الإشراف في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤

٢- المعايير المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية - و طبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية و كذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

١-٣ أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وباقي الأصول أو الالتزامات المالية فيتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة) وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

٢-٣ عملة العرض والنشاط

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة النشاط الرئيسية للصندوق. كافة المعلومات المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها لأقرب جنيه مصري.

٣-٣ إستخدام الحكم الشخصي والتقديرات

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية والمعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وبالرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم إظهار الأثر المترتب من مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

٤- السياسات المحاسبية الهامة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.

١-٤ عملة التعامل و عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات العملات بالعملات الأجنبية خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، كما يتم تقييم الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لأسعار الصرف السارية من البنك التجاري الدولي في ذلك التاريخ.

كما تستخدم أسعار الصرف السارية في تاريخ القوائم المالية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق الأجنبية الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية وكذا لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية، وتدرج فروق التقييم بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

٢-٤ تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية

يتم تقييم الاستثمارات في تاريخ إعداد القوائم المالية للصندوق كما يلي :

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار الأفعال السارية في تاريخ القوائم المالية على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار بأقل من السعر المحدد في السنة السابقة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار السوق المصرفية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

٣-٤ وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الإسلامية الأخرى على أساس آخر قيمة استرداديه معلنة .

٤-٤ نتائج التصرف في الاستثمارات

- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذي يتمثل في الفرق بين صافي سعر البيع (بعد خصم المصروفات و العمولات) والقيمة الدفترية للأوراق المالية وفقاً آخر تقييم لها وعلى أساس المتوسط ويدرج ضمن إيرادات (مصروفات) النشاط الجاري .
- يتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المحققة و الناتجة من تقييم الأوراق المالية المتداولة بقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) .

٥-٤ تحقق الإيراد

- يتم إثبات الأرباح الموزعة عن الأوراق المالية عند إعلان التوزيعات المتعلقة بها .
- يتم إثبات العوائد على الأوعية الادخارية على أساس نسبة زمنية لتحديد ما يخص السنة المالية منها .

٦-٤ المخصصات

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي . و عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإلتزام المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .
- وفي حالة استخدام الخصم (القيمة الحالية) ، يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن التكاليف التمويلية .

٧-٤ أتعاب مدير الإستثمار

- أتعاب شهرية بواقع ٠,٦% سنوياً (ستة في الألف) من صافي أصول الصندوق تجنب يومياً وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر نظير إدارة أموال الصندوق
- أتعاب حسن الأداء بواقع ١٠% سنوياً (عشرة في المائة) عن المبالغ التي تزيد من صافي أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام عن العائد على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري + ٣% أو ١٠% سنوياً أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة .

٨-٤ أتعاب الجهتين المؤسستين

طبقاً لنشرة الاكتتاب :

- أ- عمولة بيع بواقع ١,٠٠% (واحد في المائة) و بحد أقصى ٢% (إثنان في المائة) مضافاً إلى القيمة البيعية مقابل شراء وثائق استثمار الصندوق يتحملها العميل عند الاكتتاب / الشراء يتقاضاها البنكين مناصفة .
- ب- عمولة نظير مصاريف الخدمات الإدارية بواقع ١% (واحد في المائة) و بحد أقصى ٢% () من صافي أصول الصندوق المعلنة من مدير الاستثمار و تجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر مناصفة بين البنكين .
- ت- عمولة حسن الأداء بمعدل ١٠% سنوياً (عشرة بالمائة) عن المبالغ التي تزيد من صافي أرباح الصندوق السنوية في ٣١ ديسمبر من كل عام على متوسط عائد ودائع بنك فيصل الإسلامي المصري + ٣% أو ١٠% سنوياً أيهما أعلى وتستحق وتدفع هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد عن العام يفوق هذه النسبة يتقاضاها البنكين مناصفة .
- ث- عمولة نظير حفظ الأوراق المالية بواقع ٠,٧٥% (خمسة وسبعون من الألف في المائة) من القيمة السوقية للأوراق المالية وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر ويتقاضاها البنك التجاري الدولي

٩-٤ أتعاب لجنة الإشراف

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الاشراف بحد أقصى ٣٠.٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثون ألف جنيه مصري) سنوياً.

١٠-٤ أتعاب لجنة الرقابة الشرعية

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية و بحد أقصى ٣٠.٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثون ألف جنيه مصري) سنوياً.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١١ أتعاب تلقي الإكتتاب والإسترداد

أتعاب الجهة الخارجية متلقية طلبات الشراء والإسترداد: يستحق للجهة الخارجية متلقية طلبات الشراء والإسترداد وترويج وثائق الصندوق أتعاب تصل ٠,٢% (إثنان في الألف) سنوياً من صافي قيمة التعاملات علي وثائق الصندوق المدرجة بسجلات تلك الجهة، تحتسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم اعتمادها من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك مقابل قيامه الإلتزامات الواردة بالنشرة .

٤-١٢ القيمة الإستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الإستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معلن من البنك على أن ينشر سعر الاسترداد صباح يوم السبت من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه في جميع فروع بنك فيصل المصري و البنك التجاري الدولي .

٤-١٣ وثائق الإستثمار و التقييم الدوري لأصول الصندوق

يتم التقييم الدوري للأصول في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع وفقاً للأسس المقررة وبما يتمشى مع ما ورد بنشرة الأكتتاب الخاصة بالصندوق وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وبما يتفق مع أحكام قانون سوق راس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية .

٤-١٤ النقدية و مافي حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولعرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك، أذون الخزانة إستحقاق أقل من ثلاثة شهور من تاريخ الإقتناء.

٤-١٥ مدينون وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات المدينون وأرصدة مدينة أخرى بالقيمة القابلة للإسترداد ناقصاً منها أي إنخفاض في قيمتها للمبالغ التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الصندوق.

٤-١٦ داننون وأرصدة داننة أخرى

يتم إثبات الداننون وأرصدة داننة أخرى بالقيمة الاسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم إستلامها قبل تاريخ القوائم المالية .

٤-١٧ المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يقوم بها الصندوق في سياق معاملات العادية وفقاً للشروط التي يضعها بنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الإفصاح عنها في هذه القوائم طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية ونشرة الإكتتاب.

٤-١٨ الإضمحلال في قيم الأصول المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الإعتراف بها قد إنخفضت وأنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الإعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل. صندوق إستثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١٨ الأدوات المالية (تابع)

(أ) القياس

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الإقرار الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصول المالية أو إصدار الإلتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الإلتزامات.
- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الإقرار الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والسندات يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوماً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول - إن وجدت.
- الإلتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الإلتزامات المالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

(ب) أسس قياس القيمة العادلة

- يتم قياس القيمة العادلة عند القياس الأولي بسعر المعاملة في تاريخ القياس مع الأخذ في الإعتبار الخصائص المميزة لكل من الأصل والالتزام .
- وفي حالة قياس الأصل أو الإلتزام مبدئياً بالقيمة العادلة يتعين على المنشأة أن تقوم بالإقرار بالأرباح أو الخسائر الناتجة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) إذا كان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة .
- وفي حالة عدم وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة ، يتعين على المنشأة إستخدام أساليب التقييم الملائمة وفقاً للظروف التي تتوافر لها معلومات كافية وذلك طبقاً للتلائمات المستخدمة بثبات لتقدير سعر المعاملة (منهج السوق و منهج التكلفة و منهج الدخل).

ويتم تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات كالتالي:

- المستوى الأول : إستخدام الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول أو الإلتزامات.
- المستوى الثاني : استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة مع الأخذ في الإعتبار حجم ومستوى النشاط في السوق وحالة الأصل أو موقعة.
- المستوى الثالث : يتم إستخدام أسعار الأصول أو الإلتزامات المماثلة الغير ملحوظة وذلك لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر بيانات السوق.

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى الأول جنيه مصري	المستوى الثاني جنيه مصري	المستوى الثالث جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
ارصدة لدى البنوك	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	-	-	٤ ٩٣٧ ٨٢٧
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:	-	-	-	-
إستثمارات	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	-	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨
الإجمالي	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	-	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٨	٧١ ٥٧٤ ٨٧٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	-	-	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦
ارصدة لدى البنوك	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	-	-	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:	-	-	-	-
إستثمارات	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	-	٣٥ ٦٧٧ ٨٤٢	٣٥ ٦٧٧ ٨٤٢
الإجمالي	١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	-	٣٥ ٦٧٧ ٨٤٢	٤٦ ٥٣٤ ٠٤٨

٤- ١٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول الماليه أرصدة النقدية بالبنوك و الاستثمارات المالية و المدينون و الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الالتزامات المالية - الدائنون و الإرصدة الدائنة الأخرى ويتضمن إيضاح رقم (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات و الإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر .

١- خطر السوق

يتمثل خطر السوق في العوامل التي تؤثر على تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية ويقوم مدير الاستثمار بتنويع الاستثمار وعدم زيادة ما يستثمر في شراء ورقة مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠% من أوراق تلك الشركة والا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار البنوك الأخرى على ٢٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه وذلك بما يؤدي إلى خفض خطر السوق إلى الحد الأدنى .

٢- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صناديق الاستثمار ، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة أو الحصول على تمويل من بنك فيصل الإسلامي المصري لمواجهة الاستردادات من الوثائق طبقاً لنشرة الاكتتاب وذلك لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى .

٣- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على الاستثمارات في الأوراق المالية بالعملات الأجنبية وذلك عند إعادة تقييمها بالجنيه المصري وكذلك تقييم الأصول و الالتزامات بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي .

٤- القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول و التزامات الصندوق و الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالي .

٤- ٢٠ الأدوات المالية التي يستطيع الصندوق استثمار أمواله فيها:

الاسهم المدرجة في البورصات المصرية وشهادات الإيداع الدولية والأدوات المالية الإسلامية ووثائق صناديق الاستثمار الإسلامية الأخرى و الصكوك الإسلامية و اى ادوات اخرى مستحقة تقبلها لجنة الرقابة الشرعية للصندوق .

ضوابط عامة

أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الإكتتاب.
أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى و الدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الاصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاكتتاب .
أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز .
لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر
لا يجوز استخدام اصول الصندوق في اي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره
عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة أو تنفيذ عمليات اقراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من هذه اللائحة .
الإلتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها و المحدد ب (BBB-) وفقاً وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤. ويلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أى تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤ .

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

شراء أسهم الشركات المصرية المقيدة بإحدى البورصات المصرية وأسهم الشركات المدرجة في البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وفقاً للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن .

يتم اختيار أسهم الشركات بناء على دراسات لأوضاع الشركات المصدرة لها بهدف تحقيق أكبر نمو ممكن لمكونات الصندوق بالتركيز على الأوراق المالية للشركات الناجحة والتي تمارس أي من الأنشطة الصناعية و الإنتاجية و الخدمات الحيوية في إطار ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للصندوق .

النسب الاستثمارية الخاصة بالصندوق

١. تتراوح نسبة ما يستثمر في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ٦٠% إلى ٩٥% من أصول الصندوق .
 ٢. الاستثمار في الأوعية الادخارية الأخرى المتاحة بالبنوك الإسلامية مع مراعاة الا يزيد الحد الأقصى للاستثمارات في الأدوات المالية القصرة الاجل عن ٤٠% من أموال الصندوق وقد تصل إلي ٦٠% وذلك في الظروف القاهرة ونزول السوق. ٣. إلا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شهادات الإيداع الدولية على ٣٠% من صافي أصول الصندوق بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية كل فيها يخصه .

٤. ألا يزيد ما يستثمره الصندوق في الأسواق الأجنبية ، سواء كانت العربية أو العالمية عن ٢٥% من حجم الصندوق بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وفقاً للمركزى وفقاً للضوابط الصادرة منه في هذا الشأن.

٥. ألا تقل نسبة الاستثمارية في الأدوات الاستثمارية منخفضة المخاطر والقابلة للتحويل إلى نقدية عن ٥% من الأموال المستثمرة في الصندوق والتي تكون في شكل حسابات بنكية مختلفة الأجل ووثائق صناديق استثمار نقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

٦. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في كل قطاع على حده من قطاعات الإنتاج و الصناعة و الخدمات الحيوية على ٤٠% من صافي أصول الصندوق .

الضوابط القانونية لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية :-

١- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من أموال الصندوق بما لا يجاوز ٢٠% من الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركة .

٢- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء ووثائق استثمار في صندوق اخر على ٢٠% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥٥% من عدد ووثائق الصندوق المستثمر فيه .

٣- لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من أموال الصندوق .

ضوابط لجنة الرقابة الشرعية للصندوق :

وضعت لجنة الرقابة الشرعية للصندوق الضوابط الشرعية الآتية :

يمكن لمدير الاستثمار استثمار أصول الصندوق في أسهم شركات كافة القطاعات الاقتصادية المدرجة بالبورصة المصرية فيما عدا أسهم شركات القطاعات التالية :

التبغ، الكحول، المصارف و شركات التأمين بإستثناء الإسلامي منها، قطاع الفنادق و الترفية التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها، قطاع وسائل الإعلام التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ،علي أن تراجع اللجنة بشكل ربع سنوي قوائم الشركات المقيدة في البورصة للنظر فيما يستجد ويتم التنويه عن المستجدات من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق و الوارد في البند رقم (٨) من هذه النشرة .

٥- نقدية لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
جنيه مصري	جنيه مصري	البنك التجاري الدولي - عملة محلية
٢٢٧ ٩١٦	١٢٠ ٣١٠	البنك التجاري الدولي - عملة أجنبية
٧٧ ٦٥١	١٥٣ ١٣٤	بنك فيصل الإسلامي المصري
١٠ ٥٤٩ ٨١٤	٤ ٦٦١ ٩٥٩	المصرف المتحد
٨٢٥	٢ ٤٢٤	
١٠ ٨٥٦ ٢٠٦	٤ ٩٣٧ ٨٢٧	

ويمثل رصيد النقدية لدى البنوك والبالغ قدره ٩٣٧ ٨٢٧ ٤ جنيه مصري نسبة ٧,٤٢% من صافي أصول الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد اليومي التراكمي (أمان)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦- استثمارات متداولة في أوراق مالية (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
النسبة إلى	القيمة	النسبة إلى	القيمة	
أموال الصندوق	جنية مصري	أموال الصندوق	جنية مصري	
٦٦	٢٩ ٤٣١ ٧٧١	٧٨,٥٥	٥٢ ٦٠٥ ٥٦٢	إجمالي ما قبله
				قطاع الصحة والأدوية
٦,٢٤	٢ ٧٩١ ٤١٥	٢,٦١	١ ٧٤١ ٣١٢	مستشفى كليوباترا
-	-	١,٨٩	١ ٢٥٦ ٦٢٢	شركة ابن سينا
-	-	٢,٤	١ ٥٩٧ ٨٢٤	المصرية الدولية للصناعات الدوائية
				قطاع الأغذية والمشروبات
٣,٩٥	١ ٧٦٦ ٧١١	٤,٤٧	٢ ٩٧٥ ٤١٤	شركة إديتا للصناعات الغذائية
١,٦٨	٧٥٠ ٥٩٩	١,٥٩	١ ٠٦٠ ٥٧٧	شركة جهينة للصناعات الغذائية
٠,٥٢	٢٣٣ ٢٦٥	٦,٤٦	٤ ٣٠١ ٦٥١	القاهرة للدواجن
-	-	١,٦٥	١ ٠٩٨ ٠٨٧	عبور لاتد
				قطاع المقاولات و الانشاءات الهندسية
١,٥٧	٧٠٤ ٠٨١	-	-	شركة اوراسكوم كونستراكشن ليميتد
٧٩,٩٦	٣٥ ٦٧٧ ٨٤٢	٩٩,٦٢	٦٦ ٦٣٧ ٠٤٩	الإجمالي

٧- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
جنية مصري	جنية مصري	
١٥٢ ٢٣٧	١٥٢ ٢٣٧	ضرائب دمغة
٢١ ٢٩١	٦٣ ٢٢١	أتعاب الجهة المصدرة
٢١ ٢٩١	٣٧ ٩٣٢	أتعاب مدير الإستثمار
٢ ٠٧١	٤ ٢٣٥	عمولة حفظ
٣٣ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠	أتعاب مهنية
١ ٤١٣	١ ٣١٨	أتعاب خدمات الإدارة
١٨ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية
٤٢ ٩٠٠	٥٩ ٤٠٠	أتعاب المستشار الضريبي
١٤ ٢٦١	٣١ ٤١٧	رسم التأمين التكافلي
٣ ٦٢٧	٢ ٥٢٧	ضرائب توزيعات
٢٣ ٦٥٥	٢٠ ٥٧٠	مصروفات إعلان مستحقة
٣ ٥٠٣	٨ ٦٥٤	ضرائب الخصم والإضافة
٦٥٧ ٣٦٥	١ ٩٧٧ ٣٠٨	أتعاب حسن أداء - مدير الإستثمار
٦٥٧ ٣٦٥	١ ٩٧٧ ٣٠٨	أتعاب حسن أداء - الجهتين المصدريتين
٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠	أتعاب إعداد القوائم المالية
٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	ممثل حملة الوثائق
٢ ٤٣٩	٤ ٥٤٥	مصروف رسم تطوير
-	٧ ٥٠٠	أتعاب مستحقة لجنة الإشراف
-	٦٧١ ٩٨٣	مخصص التزامات محتمله
١ ٦٦٣ ٩١٨	٥ ٠٩١ ٦٥٥	

٨- القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق على أساس نصيب الوثيقة فى صافى قيمة أصول الصندوق فى نهاية يوم العمل المصرفى من كل أسبوع ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معلن من البنك على أن يتم نشر سعر الاسترداد صباح يوم الأحد من كل أسبوع فى جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الإعلان عنه فى جميع فروع بنك فيصل الإسلامى المصرى و البنك التجارى الدولى .

٩- مصروفات عمومية وإدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٣ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠	أتعاب مهنية - مراجعة
٢٦ ٤٠٠	٢٦ ٤٠٠	أتعاب مهنية - مستشار ضريبي
٢٣ ٦٥٥	٢٣ ٣٥٠	مصروفات نشر
٦ ٩٣٧	١٣ ٣٦٥	مصروفات بنكية
٢ ٤٣٩	٧ ٠٣٨	رسوم تطوير
٥ ٤٠٥	٥ ٤٠٥	مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية
٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	أتعاب ممثلى حملة الوثائق
٤ ٣٢٤	٣٢٤	مصلحة الضرائب فاتورة الكترونية
٩ ١٨٥	١٦ ٨٤٠	مصروفات بريد
١١٣ ٣٤٥	١٣٨ ٧٢٢	

١٠- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات للقواعد والأعراف التجارية وكذلك السياسات واللوائح المطبقة بالصندوق ونشرة الاكتتاب وتمثل طبيعة أهم هذه المعاملات في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
جنية مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
جنية مصرى

أولاً : بنك فيصل الاسلامى المصرى (مؤسس الصندوق)

أرصدة المركز المالى

٢ ١٣٠ ٠٩٢ ٨٣ ٣٣٤
٢١ ٢٩١ ٣١ ٦١١

أسهم البنك المملوكة للصندوق
عمولة البنك المستحقة

١٠ ٥٤٩ ٨١٤ ٤ ٦٦١ ٩٥٩

نقدية بالبنوك

حقوق الملكية

٣٢ ٠٠٠ ٣٢ ٠٠٠
٤ ٦٤٠ ٩٦٠ ٧ ٦٩٧ ٦٠٠

عدد الوثائق المملوكة للبنك
قيمة الوثائق المملوكة

تعاملات البنك خلال العام

١٠٩ ٤٨٢ ٢٣٥ ٣٣٣

عمولة الخدمات الادارية

ثانياً : البنك التجارى الدولى (مؤسس الصندوق)

أرصدة المركز المالى

١٠ ٦٤٥ ٣١ ٦١١
٢ ٠٧١ ٤ ٢٣٥

عموله البنك المستحقة
عموله الحفظ المستحقة

٢٢٧ ٩١٦ ١٢٠ ٣١٠
٧٧ ٦٥١ ١٥٣ ١٣٤

نقدية بالبنوك - جنية مصرى
نقدية بالبنوك - دولار امريكى

حقوق الملكية

٣٢ ٥٩٦ ٣٢ ٥٩٦

عدد الوثائق المملوكة للبنك

تعاملات البنك خلال العام

١٠٩ ٤٨٢ ٢٣٥ ٣٣٣
٢٣ ٤٠٥ ٣٧ ٨٤٤

عموله الخدمات الادارية
عمولة حفظ الاوراق المالية

ثالثاً : شركة الادارة سى اى كابيتال

أرصدة المركز المالى

١ ٢٨٨ ٠٢٨ ١ ٥٩٢ ٥٩١
٢١ ٢٩١ ٣٧ ٩٣٢

أسهم الشركة المملوكة للصندوق
عمولة شركة الادارة المستحقة

حجم التعامل مع شركة سى اى بي سى وهي شركة شقيقة لمدير الإستثمار (شركة سى اى أستس مانجمنت) مبلغ ٤٧ ٧٣٤ ٨٨٥ جنية مصرى بنسبة ٣٣,١٦% من إجمالي التعاملات.

تعاملات الشركة خلال العام

٢١٨ ٩٦٥ ٣٤٧ ٥٧٤
٦٥٧ ٣٦٥ ١ ٩٧٧ ٣٠٨

عمولة شركة الادارة خلال السنة
أتعاب حسن أداء

رابعاً : شركة خدمات الإدارة

حجم تعامل الصندوق خلال السنة مع شركة المجموعة المالية هيرمس وهي شركة مالكة لحصة من أسهم الشركة المصرية لخدمات الإدارة مبلغ ١٢ ٠٢٤ ٩٧٢ جنية مصرى بنسبة ٨,٣٥% من إجمالي التعاملات.

١١-

الموقف الضريبي :

مع صدور قرار بقانون (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل تضمن القانون المشار إليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الاستثمار الأمر الذي يترتب عليه خضوع أرباح صناديق الاستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وفقاً لأحكام القانون المشار إليه يتم حساب الضريبة على أرباح الصندوق بسعر مقطوع فيما يخص الأرباح الرأسمالية المحققة والتوزيعات المرتبطة باستثمارات الصندوق في أوراق مالية وفيما عدا ذلك يخضع باقى نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل وتحسب الضريبة من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه الصندوق . فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية تم وقف العمل بأحكام هذا القانون بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ وذلك ابتداءً من ١٧ مايو ٢٠١٥ ولمدة عامين وبحكم القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ يستمر وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة لمدة ثلاثة أعوام تالية ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في البورصة إلا ابتداءً من ١٧/٥/٢٠٢٠ ويسقط أى حق للدولة في الضريبة المذكورة قبل هذا التاريخ . بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ وقرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ بمعاملة عوائد أذون الخزانة كوعاء مستقل عن الإيرادات الأخرى ولا يجوز حساب تكاليف هذه العوائد ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق الإيرادات الأخرى لدى حساب الضريبة المستحقة على الإيرادات . علماً بأن أذون الخزانة كانت تخضع للضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٢٠% اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

- وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ :-

أولاً : الضريبة على شركات الأموال :

- تم فحص الصندوق حتى عام ٢٠٢٠ وتم تحويل الملف إلى اللجان الداخلية .

ثانياً : ضرائب الخصم والإضافة :

يقوم الصندوق بسداد الخصم والإضافة في المواعيد القانونية

علماً بأن أذون الخزانة كانت تخضع للضريبة على عوائدها كوعاء مستقل بسعر ٢٠% اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ طبقاً للقانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .

ثالثاً : ضريبة الدمغة :

- يقوم الصندوق بالسداد في المواعيد القانونية ولم يتم إرسال أى طلبات للفحص حتى تاريخه .

رابعاً : ضريبة المرتبات :

- طبقاً لنشرة الإكتتاب فإن ميزانية الصندوق لا تحتوى على أية أجور ومرتبات وعلى الرغم من ذلك قامت الأمورية بإخطار الصندوق بفحص ضريبة الأجور والمرتبات حتى عام ٢٠٢١ .

١٢- أحداث هامة

أ- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي المعايير التي شملها القرار:

١. معايير تم إستبدالها :

*معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".

*معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول الغير الملموسة".

*معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".

*معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة".

*معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".

٢. معايير جديدة تم إضافتها:

* معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين".

٣. معايير تم إلغاؤها:

* معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".

وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

ب- طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي نص على الآتي:

- يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية إستثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الإعراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة:

١. أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.

٢. الحسابات الجارية و الودائع بالعملة المحلية لدي البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر

بحد اقصى من تاريخ القوائم المالية .

وبناء عليه لم يطبق الصندوق معيار (٤٧ - الأدوات المالية) فيما يخص الإعراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة.